
الوحدة 6:

أدوار شرطة الأمم المتحدة ومسؤولياتها: تدابير المنع والتحويل

لمحة عامة

في الوحدة 6 سوف نلقي نظرة على الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة والمعايير الدولية فيما يتعلق بمنع الجريمة والتحويل إلى خارج المسار القضائي الجنائي الرسمي [من الآن فصاعداً، التحويل]. ويرجى ملاحظة أن ضباط الشرطة الذين يقع عليهم الاختيار لتدريب المدربين، يجب أن يتلقوا تدريباً مسبقاً على الخبرة المجتمعية (العمل العام لشرطة الأمم المتحدة) كشرط ضروري مسبق لدراسة هذه الوحدة.

نتائج التعلم

- القدرة على توضيح مسؤوليات شرطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمنع والتحويل في مجال حماية الطفل.
- القدرة على التخطيط لتدابير المنع والتحويل ودعمها.

الأنشطة

- عرض برنامج باور بوينت.
- العمل في مجموعات بشأن دراسات الحالة الإفرادية
- استخلاص المعلومات.
- اختبار سريع

نشرات تعليمية للتوزيع

- ورقة التدريبات ”إجراءات المنع“
- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (”مبادئ الرياض التوجيهية“)
- قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (”قواعد بيجين“)

- دراسة الحالة الإفرادية 1
- دراسة الحالة الإفرادية 2
- دراسة الحالة الإفرادية 3.

الفترة المخصصة لتيسير التعلُّم

ساعتان

ملاحظات المدرب

عوامل الكفاءة التي تدرّس في هذه الوحدة ذات أهمية بصرف النظر عن الولاية المعيّنة التي تكلف بها البعثات المختلفة، رغم أنه لا بد من تناولها وفقاً للولاية المحددة:

- ولاية الدعم التشغيلي: الدوريات (في مواقع حماية المدنيين، ومخيمات المشردين داخلياً، والعمليات المشتركة مع قوات الأمم المتحدة العسكرية، وما إلى ذلك)، والتحقيق في الحالات، ومنع الجريمة، وتقديم المشورة التقنية والتكتيكية لشرطة الدولة المضيفة، والعمليات المشتركة، والعمل بشأن الاتجار والمراقبة الحدودية، والعمل بشأن الجريمة المنظمة، وما إلى ذلك.
- الولاية المتعلقة ببناء المؤسسات: المساعدة في إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها، وتقديم المشورة والتدريب لشرطة الدول المضيفة بشأن الحفارة المجتمعية والتوعية والأساليب الأخرى، والرصد، ومشاريع التوعية، وما إلى ذلك.
- الولاية التنفيذية: (مثلاً، كوسوفو، وتيمور الشرقية) صون القانون والنظام، وتيسير البدء في خدمات جديدة للشرطة المحلية، وما إلى ذلك

ومن ثم، فعلى الرغم من اختلاف الولايات، يظل العامل المتعلق بحماية الطفل واجب التطبيق في جميع السياقات. وينبغي تكييفه بحسب الولاية المحددة للبعثة، ولكنه ذو صلة بكافة الأدوار التي تؤديها شرطة الأمم المتحدة في مجال التوجيه وبناء القدرات.

الشريحة ١: نتائج التعلّم

في هذه الوحدة، سنلقي نظرة على المعايير الدولية المتعلقة بمعاملة الأطفال الذين لهم اتصال مباشر بأجهزة القانون. فبوصفكم من شرطة الأمم المتحدة، سيُطلب منكم بناء قدرات شرطة الدولة المضيفة. وبهذه الصفة، يجب أن تكونوا على بينة من المعايير الدولية المتعلقة بمعاملة الأطفال الذين لهم اتصال مباشر بأجهزة القانون لكي تتمكنوا من تقديم المشورة المناسبة.

وفي الوحدة 6، سوف نلقي نظرة على الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة وعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بمنع الجريمة والتحويل من المسار القضائي الجنائي إلى مسار بديل (فيما يلي: التحويل).

وستعرض دراسات الحالة الفردية التي تتضمنها هذه الوحدة في بعض الأحيان حالات متعلقة بالنزاعات المسلحة وأحياناً حالات ستواجهونها في أثناء أداء الواجبات العادية للشرطة. ذلك أن النشاط الإجرامي العادي لا يتوقف في سياقات النزاع وما بعد النزاع، العادية وتظل شرطة الدولة المضيفة بحاجة إلى التصدي للإجرام. وسيتمثل دوركم بوصفكم من شرطة الأمم المتحدة في دعم شرطة الدولة المضيفة على أساس ولاية البعثة التي تُنشرون فيها. ومعظم بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما رأينا في الوحدة 2، تكلف حالياً بواجبات متعلقة بحماية الطفل في ولايتها.

الشريحة 2: الأطفال الذين لهم اتصال مباشر بأجهزة القانون:

كما رأينا في الوحدة 1، يمكن للأطفال أن يكون لهم اتصال مباشر بأجهزة القانون في ثلاثة أنواع من الحالات:

- 1- عندما يكون الطفل ضحية لاعتداء أو لعمل إجرامي.
- 2- عندما يكون الطفل شاهداً على اعتداء أو عمل إجرامي.
- 3- عندما يكون الطفل متهماً أو مداناً بارتكاب عمل إجرامي.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الفئات لا يستبعد بعضها بعضاً، إذ يمكن للشهود أن يكونوا أيضاً ضحايا، ويمكن للمتهمين أن يكونوا أيضاً شهوداً، وهكذا.

ويمكن أن تنشأ هذه الحالات الثلاث في أوقات النزاع وفي أوقات السلام. وقد وضع المجتمع الدولي الدولي قواعد ومبادئ توجيهية لمعالجة جميع هذه الحالات. وتستند المعايير والمبادئ التوجيهية إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والصكوك القانونية الدولية الأخرى التي ناقشناها في الوحدة 2.

الشريحة 3: أدوار شرطة الأمم المتحدة ومسؤولياتها: وظيفتان أساسيتان:

وفقاً لـ "سياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة" تضطلع شرطة الأمم المتحدة بوظيفتين أساسيتين، هما:

- تقديم الدعم التشغيلي للحماية الفعالة من الجريمة والكشف عنها والتحقيق فيها، وحماية الأرواح والممتلكات، والحفاظ على النظام العام، وأداء هذه الأعمال في حال تكليفها بذلك.

- تقديم الدعم من أجل إصلاح شرطة الدولة المضيفة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، بما في ذلك الدعم لتطوير قدرات شرطة الدولة المضيفة على توفير خدمة شرطة تمثيلية وسريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة على أرفع المعايير المهنية الممكنة.

ويجب أن يجري الاضطلاع بكلتا الوظيفتين وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وهما تستندان إلى المبدأ القائل بأن شرطة الدول المضيفة، في المقام الأول، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلامة العامة ومنع الجريمة، إلا في البعثات التنفيذية للأمم المتحدة، التي تكون فيها لشرطة الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة عن إنفاذ القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يُطلب إلى عناصر الشرطة دعم ولايات البعثة المرتبطة بهذه الأمور، ومنه على سبيل المثال لا الحصر، الأحكام المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة؛ وحماية المدنيين (وخاصة النساء والأطفال)⁽¹⁾.

ورغم أنه يتعيّن على شرطة الدول المضيفة أن تتبع قوانينها الوطنية، فبوصفكم من شرطة الأمم المتحدة ستضطلعون بالمسؤولية عن تقديم المعايير الدولية والدعوة إلى تنفيذها.

وتعرض الشرائح من ٤ إلى ١٠ ما يُقصد بمنع الجريمة والمعايير الدولية لمنع الجرائم التي تشمل الأطفال. أما الشرائح من ١١ إلى ١٥ فتعرّف الدارسين بمفهوم التحويل، والمعايير الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث، والتحديات المتصلة بتنفيذ تدابير التحويل [إلى بدائل المحاكمة الجنائية] في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

الشريحة ٤: ما هو منع الجريمة؟

يعرّف منع الجريمة بأنه:

”الاستراتيجيات والتدابير التي تسعى إلى التقليل من احتمالات حدوث الجرائم والحد من آثارها الضارة التي قد تلحق بالأفراد والمجتمع، بما في ذلك الخوف من الجريمة، وذلك بالتدخل للتأثير في أسبابها المتعددة.“⁽²⁾

⁽¹⁾ “DPKO/DFS Policy on United Nations Police in Peacekeeping Operations and Special Political Missions” ، www.un.org/en/peacekeeping/sites/police/documents/Policy.pdf

⁽²⁾ UNODC Guidelines for the Prevention of Crime, paragraph 3, www.erich-marks.de/Biografie/Media/HandbookCrimePrevention.pdf

وفيما يتعلق بحماية الطفل، تنطبق أنشطة منع الجريمة على جميع الأطفال، ولا سيما على:

- الأطفال ضحايا الانتهاكات أو العمل الإجرامي.
- الشهود الأطفال على الانتهاكات أو العمل الإجرامي.
- الأطفال المتهمين أو المدانين بارتكاب عمل إجرامي.

الشريحة 5: مستويات منع الجريمة

هناك ثلاثة مستويات للمنع:

- تعالج تدابير المنع الأولي الأطفال الذين لم يكن لهم قط اتصال مباشر بالنظام القضائي. وهو يتعلق بالتركيز على حماية الطفل من خلال التحقيق الذي يتخذ شكل نقل القواعد والقيم والممارسات الاجتماعية المحيطة بالأطفال سواء كانوا ضحايا أو ينخرطون في مخالفة القانون.

ومن الأمثلة على أنشطة المنع على هذا المستوى حملات التوعية الوطنية بشأن العنف ضد الأطفال، والقيام بزيارات إلى المدارس للتوعية بمسائل المخدرات، وإدخال إصلاحات على القوانين التي تمس الأطفال، وتدريب شرطة الدول المضيفة في مجال حماية الطفل، وما إلى ذلك. وتوجه التدابير الوقائية في إطار هذا المستوى عادةً إلى عامة الجمهور.

- أما تدابير المنع الثانوي فتستهدف الأطفال المعرضين لخطر أن يرتكبوا جريمة أو يقعوا ضحايا لأعمال العنف والجرائم أو يصبحوا شهوداً عليها. ويُضطلع بأنشطة المنع في إطار هذا المستوى في المجتمعات المحلية أو المناطق التي تعتبر معرضة للخطر، أو مع مجموعات الأطفال الذين يُعتبرون عرضة للخطر.

وتشمل أمثلة المنع الثانوي (كما في حالة المنع الأولي كذلك) زيادة التحقيق والتوعية بشأن طبيعة الانتهاكات وأسبابها ونتائجها. وينبغي أن ترتبط هذه الجهود أيضاً إلى حد كبير بالعوامل المختلفة التي تسهم في انتهاكات الأطفال، فضلاً عن الأسباب الجذرية لهذه الانتهاكات، من خلال التحقيق والتوعية. فتتاح للمجتمعات المحلية فرصة الاستنارة، وتنمية التعاطف مع المشكلة والاهتمام بها والعمل معاً بشكل تعاوني على التصدي لها. فبدون الوعي، قد لا يدرك المجتمع عمق وتأثير انتهاك الطفل أو العوامل ذات الصلة المسببة له والمساهمة فيه التي يمكن معالجتها لمنع حوادث الاعتداء على الأطفال أو تقليلها.

- ويهدف المستوى الثالث من تدابير المنع إلى الحد من خطر تكرار حدوث الجرائم. وتتعلق هذه التدابير بالأطفال المخالفين للقانون بالفعل لارتكابهم جرائم أو الأطفال الذين وقعوا بالفعل ضحايا للعنف أو الجرائم أو كانوا شهوداً لها.

والمستوى الثالث للمنوع أو التصدي هو أكثر أشكال المنع شيوعاً في المجتمع لأنه أبرزها وأقربها. غير أنه لا يمكن التقليل من انتهاكات الأطفال أو القضاء عليها في سياق معين إلا إذا اقترن التصدي بالحد من المخاطر، والتثقيف، والتوعية، وجهود المنع الأولية. فجهود التصدي وحدها لا يمكنها معالجة الأسباب الجذرية أو العوامل المساهمة في انتهاكات الطفل.

ومن أمثلة تدابير المستوى الثالث ما يلي:

- على صعيد الشرطة - التصدي، والتحقيق، والمعلومات، والإحالة؛
- على الصعيد الطبي - تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل؛
- على الصعيد العائلي - التدخل في الأزمات، وإسداء المشورة، ومجموعات الدعم؛
- على صعيد العدالة الجنائية - الملاحقة القضائية، والإدانة/إصدار الأحكام، العقوبات والتعويضات.

ويلخص الجدول في العرض عن طريق برنامج باور بوينت هذه المستويات الثلاثة:


مستويات منع الجريمة	الأطفال المخالفون للقانون	الأطفال ضحايا الجرائم أو الشهود عليها
المنع الأولي	التدابير التي تستهدف الأطفال الذين لم يكن لهم قط اتصال مباشر بالنظام القضائي.	التدابير التي تستهدف الأطفال الذين يسبق لهم أن كانوا ضحايا للأفعال الإجرامية أو شهوداً عليها.
المنع الثانوي	التدابير الرامية إلى منع الأطفال المعرضين للخطر من ارتكاب فعل إجرامي.	التدابير الرامية إلى منع الأطفال المعرضين للخطر من الوقوع ضحايا للعنف أو الأعمال الإجرامية.

المنع على المستوى الثالث	التدابير الرامية إلى منع الأطفال المحتجزين وغيرهم من الأطفال المخالفين للقانون بالفعل من ارتكاب جرائم جديدة.	التدابير الرامية إلى منع تعريض الأطفال التي سبق أن وقعوا ضحايا لأعمال عنف أو أعمال إجرامية لمزيد من الانتهاكات في المستقبل.
--------------------------	--	---


مناقشة عامة قصيرة وتمارين متعلق بالمنع⁽³⁾

الوقت اللازم: 2٥ دقيقة

10 دقائق	للمناقشة
15 دقيقة	للتمرين

يوجّه السؤال التالي لمجموع الدارسين. 

⊖ ما هي فئات الأطفال التي يمكن اعتبارها "معرضة للخطر"؟


يُستمع إلى الإجابات شفويًا، ثم تُستكمل المناقشة بالإجابات الممكنة التالية. 


إجابات ممكنة:

- ❖ الأطفال المرتبطون بالقوات أو الجماعات المسلحة.
- ❖ الأطفال المعرضون لخطر التجنيد من قبل القوات أو الجماعات المسلحة (مثلاً، الأطفال الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة مسلحة).
- ❖ الأطفال الذين يعيشون في الشوارع.
- ❖ الأطفال اللاجئون والمشردون داخلياً/الأطفال الذين يعيشون في المخيمات.
- ❖ الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع.

⁽³⁾ التمرين مقتبس بتصرف من مشروع وحدات التدريب للشرطة الوطنية الأفغانية الذي أعدّه المكتب الدولي لحقوق الطفل.

- ❖ الأطفال الذين تيتموا بسبب النزاع أو انفصلوا عن أسرهم.
- ❖ الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي/البغاء القسري/الاعتداء الجنسي.
- ❖ الأطفال الذين يتتمون إلى فئات عرقية معينة في حالات النزاعات العرقية.
- ❖ الأطفال الذين يعملون.
- ❖ الأطفال المدمنون على المخدرات.
- ❖ الأطفال في حالات الزواج المبكر أو الزواج بالإكراه.
- ❖ الأطفال الذين بدون شهادات ميلاد.
- ❖ الأطفال ضحايا الإيذاء البدني والعقاب البدني.
- ❖ الأطفال ضحايا العنف العائلي.
- ❖ الأطفال المتجر بهم.
- ❖ الأطفال في عصابات الشوارع.
- ❖ الأطفال الذين لديهم إمكانية محدودة للحصول على المعونة الإنسانية (الأغذية/الماء).
- ❖ الأطفال المخالفون للقانون
- ❖ إلى آخره.

يُطلب إلى الدارسين أن يعملوا كل اثنين معاً. 

توزع ورقة التمرينات "إجراءات المنع" على الدارسين. 

ورقة التمرينات:

إجراءات المنع:

- 1- تحديد المناطق التي تشهد مستويات عالية أو متزايدة من النشاط الإجرامي أو التوترات الاجتماعية أو العرقية، وما إلى ذلك، وتكثيف تدخلات الشرطة في تلك المناطق، على سبيل المثال، الدوريات، وأنشطة الخفارة المجتمعية، وما إليها.
- 2- التحقيق في شبكة للتجار.

- 3- تنفيذ المجتمعات المحلية بشأن الانتهاكات التي يتعرّض لها الأطفال المتّجر بهم إلى بلدان أخرى، والظروف التي يمكن أن يحدث فيها الاتجار.
- 4- اعتقال طفل يبيع المخدرات.
- 5- الاضطلاع بأنشطة التوعية بشأن حقوق الطفل مع عموم السكان أو مع مجموعات معينة، مثل المعلمين والسلطات الدينية، وما إلى ذلك.
- 6- تنظيم مناقشات مع المجتمعات المحلية بشأن حقوق الطفل.
- 7- استجواب طفل يمكن أن يكون ضحية سفاح المحارم للحصول على المعلومات التي يطلبها المدعي العام.
- 8- العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي في سياق الخفارة المجتمعية.
- 9- التعاون مع وسائل الإعلام في مكافحة زواج الأطفال.
- 10- العمل مع المدعي العام للحصول على الإدانة في إحدى قضايا الاغتصاب.
- 11- تمكين الأطفال من التعرّف على عوامل الخطر.
- 12- الترويج لرقم هاتف يستخدم في حالات الطوارئ للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل.
- 13- استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للأغراض التالية:
 - أ - توعية الجمهور بشأن حقوق الطفل.
 - ب - تشجيع الجمهور على الإبلاغ عن الجرائم والحالات الخطيرة والسلوكيات المشبوهة.
- 14- تنظيم جلسات إعلامية مع المجتمعات المحلية للمساعدة على إعادة إدماج الأطفال المخالفين للقانون.

يُطلب إلى المشاركين تحديد العبارات التي تشير إلى إجراءات منع الجريمة والتي لا تشير إليها. يُمنح الدارسون ٥ دقائق لتحديد تلك العبارات.

يُطلب من بعض المجموعات أن تعرض إجاباتها وتشرحها في الفترة المخصصة لمجموع الدارسين. ومن يُستكمل التمرين باستخدام الإجابات الصحيحة التالية.

إجراءات المنع:

- 1- تحديد المناطق التي تشهد مستويات عالية أو متزايدة من النشاط الإجرامي أو التوترات الاجتماعية أو العرقية، وما إلى ذلك، وتكثيف تدخلات الشرطة في تلك المناطق، على سبيل المثال، الدوريات، وأنشطة الخفارة المجتمعية، وما إليها.
- 2- تثقيف المجتمعات المحلية بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال المتَّجر بهم إلى بلدان أخرى، والظروف التي يمكن أن يحدث فيها الاتجار.
- 3- الاضطلاع بأنشطة التوعية بشأن حقوق الطفل مع عموم السكان أو مع مجموعات معينة، مثل المعلمين والسلطات الدينية، وما إلى ذلك.
- 4- تنظيم مناقشات مع المجتمعات المحلية بشأن حقوق الطفل.
- 5- العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي في سياق الخفارة المجتمعية.
- 6- التعاون مع وسائط الإعلام في مكافحة زواج الأطفال.
- 7- تمكين الأطفال من التعرف على عوامل الخطر.
- 8- الترويج لرقم هاتف يستخدم في حالات الطوارئ للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل.
- 9- استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للأغراض التالية:
 - أ - توعية الجمهور بشأن حقوق الطفل.
 - ب - تشجيع الجمهور على الإبلاغ عن الجرائم والحالات الخطيرة والسلوكيات المشبوهة.
- 10- تنظيم جلسات إعلامية مع المجتمعات المحلية للمساعدة على إعادة إدماج الأطفال المخالفين للقانون.

ولن تكون الإجراءات المذكورة في هذا التمرين كلها جزءاً من ولاية شرطة الأمم المتحدة في جميع البعثات. وسيتعين عليكم أن ترجعوا إلى ولاية بعثتكم على وجه التحديد لمعرفة أي من هذه الإجراءات يمكن تنفيذه.

وينبغي للميسرين أن يتذكروا أن بعض المسؤولين عن إنفاذ القانون قد يعتبرون الاعتقال والمحكمة والاحتجاز من إجراءات المنع، لأنها تبعث برسالة إلى السكان بالامتناع عن ارتكاب الجرائم. ورغم أن هذا النقاش يتجاوز حدود هذا التمرين، يُشجّع الطلاب على التركيز على إجراءات المنع المباشر التي تستهدف الأطفال المعرضين للخطر وعوامل الدفع والجذب، بدلاً من المنع غير المباشر في إطار نظام العدالة بوجه عام.

الشريحة ٦: التحرك في اتجاه المنبع: استعارة مجازية لتصوير المنع

تُعرض الشريحة المحتوية على صورة النهر، ويقال للمشاركين إنه ستتلى عليهم قصة رمزية توضّح جوهر المنع.

التحرك في اتجاه المنبع: قصة مجازية عن المنع

ذات مرة، كانت مجموعة من الأصدقاء تصطاد السمك على ضفة نهر عندما رأوا فتاة تنحرف مع التيار، وتناضل من أجل إبقاء رأسها فوق سطح الماء. فقفز الأصدقاء في الماء، وأمسكوا بالفتاة، وساعدوها على الوصول إلى الشاطئ. وشكرت الناجية الأصدقاء ومضت لحال سبيلها. وقام هؤلاء الأبطال بتجفيف أنفسهم واستمروا في الصيد. وبعد قليل سمع الأصدقاء صرخة استغاثة أخرى ورأوا شخصاً آخر ينحرف مع التيار أسفل النهر. فقفزوا مرة أخرى في النهر على الفور وأنقذوا ذلك الشخص كذلك. واستمر هذا السيناريو طيلة فترة بعد الظهر. فبمجرد أن يعود الأصدقاء إلى صيدهم يسمعون صرخة أخرى، ثم يقفزون إلى الماء ليخرجوا شخصاً آخر مبللاً وعلى وشك الغرق. وأخيراً قال أحد الأصدقاء، ”لا يمكننا الاستمرار على هذا النحو. والأفضل لنا أن نمضي صعوداً في اتجاه المنبع لمعرفة ما يحدث.“ وبعد أن ساروا في اتجاه المنبع رأوا جسراً عليه مجموعة من الأشخاص ترمي مجموعة أخرى من الناس في الماء. ورأوا أيضاً مجموعة أخرى من الناس، متفرجين، يراقبون في هلع بينما يجري إلقاء الناس من فوق الجسر. اقترب الأصدقاء من المتفرجين وقالوا لهم إنهم إذا عملوا معاً في شراكة، فسيتمكنون من وقف ”الرامين“ عن مواصلة رمي الناس من فوق الجسر إلى الماء. فوافق المتفرجون على المساعدة، وهكذا بالتعاون تمكنوا من وقف ”الرامين“ ومنع المزيد من حوادث رمي الناس في النهر وغرقهم.

وتوضح هذه القصة الفرق بين المنع الأولي والمنع من المستوى الثالث. فالمنع من المستوى الثالث هو التصدي، أو في هذه الحالة، إنقاذ الأشخاص من الغرق كلما طفوا على مقربة. أما المنع الأولي، فتعلق بالسير في عكس التيار من أجل تحديد الأسباب الجذرية للمشكلة – أو السبب في أن الأشخاص ظل ينتهي بهم المطاف في النهر. وشمل المنع الأولي أيضاً العمل مع الشركاء، أو الأشخاص الآخرين الذين يدركون المشكلة، أو يشهدونها، أو يهتمون بمعالجة هذه المشكلة، من أجل وضع حل لوقف ”الرامين“ عن المضي في القيام بذلك. ومن خلال بذل الجهد أولاً لتحديد الأسباب الجذرية للمشكلة، ثم محاولة بناء شراكات مع أفراد المجتمع المحلي الذين تعرفوا أيضاً على المشكلة، تم إيقاف ”الرامين“.

ورغم أن المنع الثانوي، أو الحد من المخاطر والتوعية، ليس موضعاً في هذه القصة على وجه التحديد، فإنه يمكن أن يشمل وضع علامات الخطر على الجسر، وإبلاغ العامة بأن يتجنبوا الجسر إذا أمكن /أو تسييج الجسر لمنع الناس من السير فوقه. بيد أن المهم ملاحظته فيما يتعلق بالحد من المخاطر والتوعية هو كيف أن ذلك يختلف عن المنع الأولي. أي أن وضع علامات الخطر قد يثني بعض الأشخاص عن السير فوق الجسر، ولكنه لن يثني الجميع. ومن ثم، فهو سيحد من المخاطر عن طريق التوعية بالخطر ولكنه لن يمنع وقوع حوادث أخرى لأن منع وقوع المزيد من الحوادث لا يكون إلا من خلال منع الأفراد

الذين يُلقون بالناس من فوق الجسر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكتفي ”الرامون“ بإلقاء الناس في النهر من على الضفة إذا لم يعد الجسر متاحاً ولذلك فمن الأفضل أن تُفهم تلك الاستراتيجية على أنها من قبيل الحدّ من المخاطر وليس المنع الأوّلي.

ويُقصد بأنشطة المنع المقترحة في سياق هذه الدورة أن تكون أنشطة لمنع وقوع الجرائم، بصفة رئيسية من خلال التوعية وبناء القدرات بدلا من أنشطة غير مباشرة ترتبط بردع الجاني أو عامة السكان من خلال أساليب التعجيز مثل الاعتقال أو السجن. ويمكنكم أن تشيروا إلى هذه الأساليب الأخيرة خلال المناقشات على أن يعاد تركيز اهتمام الدارسين على أنشطة المنع المباشرة.

ويُختتم هذا الموضوع بالتوضيحات الإضافية التالية:

إجراءات المنع هي الإجراءات التي تهدف إلى منع ارتكاب الجرائم والانتهاكات أو إعادة ارتكابها. أما تدخلات الشرطة الأخرى التي تنسم بطابع رد الفعل – التحقيق في الجرائم التي ارتكبت بالفعل، أو إلقاء القبض على المشتبه فيهم، وما إلى ذلك – فلا تشكّل جزءاً من استراتيجية للمنح بهذا المعنى، رغم أن من الواضح أن اعتقال المشتبه فيه سيمنعه من ارتكاب جريمة جديدة في أثناء احتجازه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شرطة الأمم المتحدة في معظم بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لن يناط بها تكليف مباشر بإنفاذ القانون، ولذلك فلن تقوم بالقبض على المشتبه فيهم. وبدلاً من ذلك، ستدعم شرطة الأمم المتحدة شرطة الدولة المضيفة وترافقها في هذه الواجبات. وسيتمثل الاستثناء من ذلك في تمتع شرطة الأمم المتحدة بولاية الإنفاذ المباشر للقانون في البعثات التنفيذية.

ويساعد وضع استراتيجيات المنع وتنفيذها قبل أن تُرتكب الجرائم في الحد من تلك الجرائم أو حتى منعها. وعلى المدى الأطول، يؤدي المنع إلى القضاء على أنواع معينة من الجرائم والسلوكيات الإجرامية أو التقليل منها. وفيما يتعلق بأمور حماية الطفل، تساعد إجراءات المنع على التنبؤ بالانتهاكات والعنف ضد الأطفال، فضلاً عن الحالات التي تتعلق بالأطفال المخالفين للقانون، وتجنّبها.

الشريحة ٧: المعايير الدولية لمنع الجريمة

في عام ١٩٩٠، وضع المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة مبادئ توجيهية دولية بشأن منع جرائم الأحداث. ويُطلق على النص الناتج ”مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث“ أو مبادئ الرياض التوجيهية، على اسم المدينة التي وُضعت فيها. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ التوجيهية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2015.

وتستند المبادئ التوجيهية إلى المبادئ الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية الدولية.

يُتلى الموجز التالي للمبادئ الرئيسية الواردة في المبادئ التوجيهية على الدارسين:

المبادئ الرئيسية الواردة في مبادئ الرياض التوجيهية بشأن منع جنوح الأحداث

- ١- يشكل منع جنوح الأحداث جزءاً جوهرياً من منع الجريمة في المجتمع. ومن خلال ممارسة أنشطة مشروعة، مفيدة اجتماعياً، والأخذ بنهج إنساني إزاء المجتمع والنظر إلى الحياة نظرة إنسانية، يمكن للأحداث أن يكتسبوا اتجاهات سلوكية بعيدة عن الإجرام.
- ٢- إن النجاح في منع جنوح الأحداث يقتضي من المجتمع بأسره بذل جهود تكفل للمراهقين نماءً متسقاً، مع احترام شخصياتهم وتعزيزها منذ نعومة أظفارهم.
- ٣- ينبغي الأخذ بنهج يركز على الطفل. وينبغي أن يُعهد إلى الشباب بدور نشط وبالمشاركة داخل المجتمع، وينبغي ألا ينظر إليهم على أنهم مجرد متلقين للتنشئة الاجتماعية أو للسيطرة.
- ٤- ينبغي أن يمثل رفاه الشباب منذ نعومة أظفارهم محور التركيز في أي برنامج للمنع.
- ٥- يجب أن تتفادى السياسات التدريجية لمنع الجنوح ووضع التدابير الكفيلة بذلك تجريم الطفل ومعاقبته على السلوك الذي لا يسبب ضرراً جسيماً لنموه أو أذى للآخرين.
- (و) الوعي بأن وصم الشاب بأنه "منحرف" أو "جانح" أو "في مرحلة ما قبل الجنوح" كثيراً ما يساهم، في رأي أكثرية الخبراء، في نشوء نمط ثابت من السلوك المستهجن عند الشباب.
- ٦- ينبغي إنشاء خدمات وبرامج تستهدف منع جنوح الأحداث وترعاها المجتمعات المحلية.

المصدر: مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/RES/45/112،

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، <http://www.un.org/documents/ga/res/45/a45r112.htm>.

يُذكر للدارسين أن هذه المبادئ التوجيهية تستند إلى مبدأ أنه عندما يجري تشجيع الأطفال على أن يصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم المحلية والكبيرة، يقل خطر ارتكابهم الجرائم. ومن المهم أن يُتجنب وصم الشباب بوصفهم مجرمون.

ومن المهم جمع البيانات للتحقق من فعالية برامج المنع. والبيانات ضرورية أيضاً لوضع مؤشرات سليمة لتدابير المنع الفعالة، والإثراء عن تحديد الفئات المستهدفة على أساس مجرد تصورات مسبقة وقوالب نمطية.

توزع النشرة "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث" على الدارسين ويُشجعون على قراءة النص الكامل في وقت فراغهم.

الشريحة ٨: عناصر استراتيجية المنع:

بوصفكم من شرطة الأمم المتحدة، قد يُطلب منكم إسداء المشورة لشرطة الدولة المضيفة بشأن إجراءات المنع فيما يتعلق بحماية الطفل. ولكي يكون لإجراءات المنع تأثير، لا بد من إدراجها في استراتيجية. ومن المهم أن نتذكر أن استراتيجية المنع يجب أن تكون واقعية، وأن تدخل في الاعتبار الموارد المتاحة والوقت المتاح.

ويمكن أن تُستخدم إحدى دراسات الحالات الفردية المفصلة في نهاية هذه الوحدة لتناول عناصر استراتيجية المنع بشكل ملموس أكثر باستخدام سيناريو من واقع الحياة. وفي الفترة المخصصة لمجموع الدارسين، تُتلى دراسة الحالة ويُتبع نهج السؤال والجواب بالنسبة لكل عنصر يجري وصفه لجعل المشاركين ينخرطون في عملية التعلم من خلال هذا التمرين. وفيما يلي العناصر الرئيسية لاستراتيجية المنع:

- **تحليل المشكلة:** ما هي المشكلة التي يتعين معالجتها؟ ما هو الهدف الذي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقه؟
 - فعلى سبيل المثال، في حالة تتعلق بالاتجار بالأطفال، يمكن النظر في أوجه التفاوت بين الجنسين التي تشجع على إرسال الفتيات إلى المدن الكبرى للعمل كخادمت في المنازل، والاتجاه العام نحو التحضر، وعدم وجود وثائق رسمية للأطفال لتسهيل حركتهم دون مراقبة أو إشعار، أو الافتقار إلى معلومات عن عواقب الاتجار في المجتمعات المحلية الضعيفة.
- **الفئات المستهدفة:** ما هي الفئات التي ستستهدفها استراتيجية المنع؟ أمثلة: عامة الجمهور (المستوى الأولي)، والأطفال اللاجئون (المستوى الثانوي)، والأطفال في مراكز احتجاز الأحداث (المستوى الثالث).
 - فعلى سبيل المثال، في حالة الاتجار بالأطفال، يمكن التفكير في فتيات من أسر محرومة تتراوح أعمارهن بين ١٠ و ١٨ عاماً أو في صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ عاماً من مجتمعات تمارس الزراعة التقليدية.
- **الجهات الفاعلة المعنية:** ما هي الجهات الفاعلة التي يلزم إشراكها؟ كيف سيجري التنسيق بينها؟ ومن الأمثلة على ذلك، الآباء، والمعلمون، وقادة القوات والجماعات المسلحة، إلى آخره.

○ فعلى سبيل المثال، في حالة الاتجار بالأطفال، يمكن التفكير في الآباء والزعماء الدينيين والتقليديين، بوصفهم يضطلعون بدور حاسم إما لتيسير الاتجار أو منعه. ومن المحتمل أيضاً أن يتسم ضغط الأقران والتصور السائد لدى الشباب بأهمية بالغة.

• **الأنشطة:** ما هي الأنشطة الرئيسية التي سيجري تنفيذها؟

○ فعلى سبيل المثال، في حالة الاتجار بالأطفال، يمكن التفكير في تدريب المجتمع المحلي، والزعماء التقليديين، مع توفير معلومات كافية عن المخاطر والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها. وقد ترغبون في إلقاء نظرة على مراقبة الحدود، أو رصد وتدريب العاملين في صناعة النقل على تمييز على الحالات المشبوهة والإبلاغ عنها بشكل أفضل.

• **الموارد:** ما هي الموارد المتاحة (الأموال، الموظفون)؟

○ فعلى سبيل المثال، في حالة الاتجار بالأطفال، قد يُرى أن الموارد المالية محدودة، ولكن أن الموارد البشرية قد تكون أفضل الحلول، لأنها تجمع بين الجهات الفاعلة الأكثر تأثيراً وبين الخبراء لمناقشة الحلول.

• **الإطار الزمني:** كم من الزمن سيستغرق تنفيذ الاستراتيجية؟

○ فعلى سبيل المثال، في حالة الاتجار بالأطفال، قد تفكرون في أنه لم يتبق أمامكم سوى ستة أشهر على انتهاء انتدابكم، وبالتالي تولون أولوية للتنسيق مع شبكات حماية الطفل. وتقومون بتحديد الأولويات أيضاً مع هيئات التنسيق الأخرى عن طريق مستشاري حماية الطفل، وتعرضون أن تيسروا تقديم الدعم لشرطة الدولة المضيفة والمساهمة في أي أنشطة للتوعية والتدريب من وجهة نظر المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

• **التقييم:** كيف سيجري رصد الاستراتيجية وتقييمها؟

○ فعلى سبيل المثال، في حالة الاتجار بالأطفال، قد ترون أن شبكة حماية الطفل، رغم وجود مستشار شؤون حماية الطفل، ستكون الأنسب للمتابعة بشأن هذه الإجراءات.

• **المخاطر:** ما هي المخاطر الموجودة وكيف يمكنكم معالجتها؟

الشريحة ٩: عناصر استراتيجية المنع – المستويات الأربعة لتقييم المخاطر

في أثناء تقديم الدعم لتخطيط استراتيجية المنع، من المهم تقييم مستوى المخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها النشاط المعني، والقيام بالتخطيط تبعاً لذلك. وينبغي أن يحدد تقييم المخاطر مدى القابلية للتعرض لها والآثار السلبية المحتملة على المستويات المختلفة من المستفيدين.

- 1- الطفل؛ هل يحقق النشاط مصالح الطفل الفضلى؟
- 2- الأطفال الآخرون (الأقران)؛ هل ستكون له عواقب سلبية على الأطفال الآخرين في هذا المحيط؟ هل سيحقق النشاط مصالحهم الفضلى؟
- 3- الأسرة والمجتمع المحلي؛ ماذا يكون الأثر الواقع على الأسرة والمجتمع المحلي؟
- 4- الشرطة/الهيئات الحكومية ذات الصلة؛ ماذا ستكون التداعيات الواقعة على جهاز الشرطة، والمؤسسات الوطنية الأخرى؟

الشريحة ١٠ : عناصر استراتيجية المنع - العمل في مجموعات بشأن دراسة الحالة

يجب أن تشمل استراتيجية المنع التنسيق بين الجهات الفاعلة المتعددة في نظام حماية الطفل ولا يمكن الاضطلاع بها على انفراد. وبصفتكم من ضباط شرطة الأمم المتحدة، يجب أن تفهموا هذا النهج النظامي لكي ينجح وأن تتواصلوا بصورة منهجية مع الجهات الفاعلة المناسبة (أي الأخصائيون النفسيون والأخصائيون الاجتماعيون والمدرسون، ورابطات الشباب، والجهات الفاعلة في المجتمع المحلي، وما إلى ذلك). ولا يمكن لأفراد الشرطة أن يكونوا كل هؤلاء المهنيين المتخصصين، وليسوا ملزمين بذلك. ومع ذلك، فمن الإلزامي أن يقوموا بالتنسيق الفعال ويكونوا علاقات قوية تهيء له النجاح.

العمل في مجموعات بشأن دراسات الحالة الفردية

الوقت اللازم: 4٥ دقيقة

5 دقائق	لتقديم النشاط والتعليمات
20 دقيقة	للعمل في مجموعات
20 دقيقة	لعروض المجموعات والمناقشة

اقتراح: في حال وجود أكثر من ميسر واحد، نقترح نهجاً مختلفاً لهذه العملية على النحو التالي:

يُقسَم الدارسون إلى مجموعات في كل منها من ٤ إلى ٦ دارسين.

توزع ورقة التمرين "عناصر استراتيجية المنع" على كل المجموعات:

توزع نفس دراسة الحالة الفردية على مجموعتين. يعيّن ميسر واحد لكل دراسة حالة. ويتواجد الميسر كمراقب خلال هذه العملية.

يُطلب إلى كل مجموعة أن تضع استراتيجية للمنح بناءً على دراسة الحالة الفردية الخاصة بها.

يُنح الدارسون ١٥ دقيقة للعمل في المجموعات. ويمكن أن يتنقّل الميسّران بين المجموعتين اللتين تعالجان نفس الدراسة لمراقبة المناقشات وتدوين الملاحظات.

ثم يُطلب إلى المجموعتين اللتين تعالجان نفس دراسة الحالة أن تنضمّا معاً وتناقشا إجابتهما. ويوجد الميسران لمراقبة المناقشات وتدوين الملاحظات.

يُنح الدارسون ١٥ دقيقة لمقارنة إجاباتهم.

بعد ١٥ دقيقة، يُطلب إلى الدارسين أن يعود كل منهم إلى مكانه في غرفة الدراسة. وبعد ذلك، يقدم كل ميسّر بعض التعليقات على نقاط المناقشة الرئيسية لدراسة الحالة الإفرادية التي أسندت إليهم وي طرح إجابات، على مجموع الدارسين، بما يتماشى مع الأسئلة الواردة أدناه.

أسئلة للمناقشة:

هل الاستراتيجية المقترحة واقعية؟

ما هي التحديات التي يُحتمل مواجهتها عند تنفيذ هذه الاستراتيجية؟

كيف ستحدد ما إذا كانت أهداف الاستراتيجية قد تمّ التوصل إليها؟

وبعد تقديم كل ميسّر عرضه، يشجّع الدارسون على طرح الأسئلة والتعليقات.

ويشدّد على أهمية التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية المختصة في تحديد تدابير المنع وتنفيذها.

عناصر استراتيجية المنع:

1- تحليل المشكلة:

2- الفئات المستهدفة:

3- الجهات الفاعلة المعنية:

4- أنشطة المنع:

5- الموارد:

6- الإطار الزمني:

7- التقييم:

دراسة الحالة الإفرادية ١: تدابير المنع

تحضر أنت وزميلك من الشرطة الوطنية الليبرية اجتماعاً بشأن الخفارة المجتمعية في قرية صغيرة. وعقب الاجتماع، يطلب كبير القرية التحدث معك وزميلك بصفة شخصية. ويعرب لكما عن قلقه بعد أن قدم رجل أعمال معروف إلى القرية، وعرض على الفتيات الصغيرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٨ عاماً العمل في وظائف عاملات نظافة ونادلات في المطاعم المملوكة له في مونروفيا، واعداً إياهن بمرتبات جيدة. ويخبركما بأن القرية فقيرة للغاية وأن العرض كان جذاباً. ويضيف أن خمس فتيات قررن الذهاب، أملاص في كسب بعض المال لإعالة لإعالة أنفسهن ومساعدة أسرهن في القرية.

وقد رحلت الفتيات قبل ثلاثة أشهر، ولم يعدن قط إلى القرية. وعلاوة على ذلك، فإن أسرهن لم يصلها خبر منهن. ويستطرد كبير القرية قائلاً إن القرويين سمعوا في الآونة الأخيرة شائعات مفادها أن الفتيات قد أرسلن للعمل بالبغاء في الخارج. ويضيف أن الآباء يترددون في إبلاغ الشرطة لأنهم يخشون أن يُتهموا بإهمال بناتهم؛ كما أنهم لا يريدون أن توصف بناتهم بالبغايا.

أسئلة:

1- ما هي استراتيجية المنع التي يمكن أن توصي بها؟ أجب في ورقة التمرينات التي معك.

دراسة الحالة الإفرادية 2: تدابير المنع

تقوم أنت وزملاؤك في شرطة الأمم المتحدة بزيارة مخيم السلامة للمشردين داخلياً في دارفور. وفي أثناء زيارتكم، يتكلم معكم بعض قادة المجموعات النسائية ويخبرنكم بأن فتاتين عمرهما ١٤ و ١٧ عاماً تعرضتا مؤخراً للاغتصاب بينما كانتا تجمعان الحطب خارج المخيم. فقد هاجم الفتاتين رجلان مسلحان مجهولاً الهوية، هربا بعد ذلك بحماري الضحيتين. وتشرح لكم النساء أنه لا يوجد حطب في المخيم، ولا بد للأسر من جمع الحطب خارج المخيم لأغراض الطهي. وتضمن أن الأسر أبلغت سلطات إدارة المخيمات بالجريمتين ولكن لم يُتخذ أي إجراء. وقد تلقت الفتاتان العناية الطبية ولكنهما تعانيان صدمة نفسية لأسباب مفهومة.

أسئلة:

1- ما هي استراتيجية المنع التي يمكن أن توصي بها؟ أجب في ورقة التمرينات التي معك.

دراسة الحالة الإفرادية 3: تدابير التحويل

أنت في فترة عملك في كاب هايسيان. زميلك من الشرطة الوطنية الهايتية يخبرك عن حالة صادفها بالأمس ويريد نصيحتك بشأنها.

فيقول إن بيير صبي عمره ١٤ عاماً يعيش مع أسرته. وعصر أمس، بينما كان بيير في طريق عودته من المدرسة، مر من خلال السوق وقرر أن يسرق بعض الثمار من أحد الأكشاك. فرآه التاجر، وطارده وأوقفه. ثم نادى زميلك الذي كان يقوم بأعمال الدورية فُرب السوق.

وأوضح التاجر أن هذه ليست المرة الأولى التي يسرق منه فيها أطفال القرى المجاورة. ومضى يقول إن الأطفال في المرات القليلة الماضية كانوا يكتفون بأخذ تفاحة أو برتقالة، فكان التاجر يتركهم وشأنهم، ولكن بيير في هذه المرة أخذ خمس برتقالات وبعض الموز. وقال التاجر إنه يعرف أسرة بيير وأبلغ زميلك بأنهم فقراء للغاية، ولذلك فهو يعتقد أن بيير والأطفال الآخرين يسرقون لأنهم جوعاء. وأضاف التاجر أنه لا يريد أن يقدّم بيير للمحاكمة، ولكنه يريد أن يتوقف الأطفال عن السرقة.

أسئلة:

1- ما هي استراتيجية المنع التي يمكنك أن توصي بها؟ أجب في ورقة التمرينات التي معك.

دراسة الحالة الإفرادية 1:

عناصر استراتيجية المنع:

1- تحليل المشكلة:

ستهدف إجراءاتك إلى الحد من خطر الاتجار بالفتيات واستغلالهن جنسياً في المستقبل. ويمكنك أن تستهدف هذه القرية ولكن أيضاً القرى الأخرى في المنطقة. ومن المهم فهم عوامل الدفع والجذب، وكذلك ما تقوله القوانين الوطنية عن هذه الأنواع من الجرائم.

2- الفئات المستهدفة:

الفتيات في هذه القرية وغيرها من القرى المحيطة بها.

3- الجهات الفاعلة المعنية:

الآباء وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، والمعلمون، وجماعات الأطفال، والجماعات النسائية، والمنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة، والمستشار لشؤون حماية الطفل، ومن إليهم. وسيطلب التحليل خبرات من الجهات الفاعلة الاجتماعية، لتضمن أي إجراءات تُتخذ للمنوع في تحليل جيد للأسباب الجذرية.

4- أنشطة المنع:

وتشمل إجراءات المنع الممكنة عقد اللقاءات المجتمعية لمناقشة المسألة، والقيام بزيارات إلى المدارس لتوعية الطلبة بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل المماثلة، وعقد الاجتماعات مع الزعماء وقادة المجتمع المحلي الآخرين لتوعيتهم بشأن المسألة وكفالة توخيهم اليقظة في المستقبل. وسيكون التعاون مع منظمات المجتمع المدني والقوى العاملة الاجتماعية عاملاً أساسياً لاستدامة الجهد والتأكد من أن الشرطة يمكنها أن تؤدي دورها المتخصص.

5- الموارد:

سيتمثل معظمها في الموارد البشرية لإبقاء التكاليف عند الحد الأدنى. ويمكن أن تشمل المستشارين لشؤون حماية الطفل، وشرطة الأمم المتحدة، ومركز التنسيق المعني بحماية الطفل، ومستشار الموظفين، والأعضاء المحليين في نظام حماية الطفل، والزعيم المحلي، ومنظمات المجتمع المدني، وما إلى ذلك.

6- الإطار الزمني:

يمكن تنظيم اجتماعات أسبوعية مع مختلف فئات المجتمع المحلي وإعداد دورة توعية للطلاب، والتخطيط للقيام بزيارات إلى المدارس في المنطقة وفقاً لذلك. وينبغي أن يشكل بناء قدرات مختلف الجهات الفاعلة المعنية في المجتمع جزءاً من البرامج، لكي يملك المجتمع المحلي زمام الأنشطة ويباشرها طوال السنة على أساس منتظم حتى يتأكد القضاء على هذه الظاهرة.

7- التقييم:

يمكن القيام بالتقييم من خلال رصد أعداد الفتيات اللواتي تسجلن لدى رجل الأعمال. وإذا استمر انخفاض هذه الأعداد طوال فترة تنفيذ الحملة فذلك يعني أن التوعية تؤتي ثمارها.

دراسة الحالة الفردية 2:

عناصر استراتيجية المنع:

1- تحليل المشكلة:

تهدف الإجراءات التي تتخذها إلى منع الأطفال الآخرين في هذه المنطقة من الوقوع ضحايا للجرائم المماثلة، ومن ثم يُعتبر الأطفال معرضين للخطر. وهذا هو المستوى الثانوي للمنوع.

2- الفئات المستهدفة:

النساء والفتيات في مخيم السلامة للمشردين داخلياً

3- الجهات الفاعلة المعنية:

الآباء والأمهات، ومجموعات الأطفال، والجماعات النسائية، وإدارة المخيمات، وشرطة الدولة المضيفة، والمجتمع المدني في المنطقة، ووكالات الأمم المتحدة، وما إلى ذلك.

4- أنشطة المنع:

يمكن أن توصي بتنظيم دوريات لشرطة الدولة المضيفة أو شرطة/قوات الأمم المتحدة حول المخيم على أساس أكثر تواتراً من أجل تأمين المنطقة.

ويمكن أن تنصح سلطات إدارة المخيمات بإيجاد طريقة لتوفير الحطب أو الأنواع الأخرى من الوقود لسكان المخيم لأغراض الطهي بحيث لا يضطرون إلى جمعه خارج المخيم.

ويمكن أن توصي بتنفيذ أنشطة توعية في المخيم لمساعدة سكانه على فهم المخاطر بصورة أفضل. وربما ينبغي منع الآباء من إرسال بناتهم لجمع الحطب بمفردهن، وينبغي أن يرافقهن أقارب من الذكور البالغين للردع عن هذه الاعتداءات. ويمكن أن يقوم سكان المخيم بتنظيم أنفسهم.

وينبغي التشديد على أن المعايير الدنيا لحماية الطفل في مجال العمل الإنساني تقتضي من كافة مجموعات المساعدة الإنسانية القيام بدورها الكامل في حماية الطفل. ويمثل المستشار لشؤون حماية الطفل أفضل من يقوم بالتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الدعوة إلى حماية الطفل في إدارة المخيمات. ويمكن أن يؤدي الإبلاغ بالمعلومات المطلوبة إلى هؤلاء المستشارين إلى إطلاق هذا النوع من المتابعة.

5- الموارد:

ستكون في معظمها موارد بشرية لإبقاء التكاليف عند الحد الأدنى، وتشمل مستشاري شؤون حماية الطفل، وشرطة الأمم المتحدة، ومركز التنسيق المعني بحماية الطفل، ومستشار الموظفين، والأعضاء المحليين في نظام حماية الأطفال العاملين مع المشردين داخلياً، وشرطة الدولة المضيفة، وحراس الأمن في مخيم المشردين داخلياً، ومن إليهم. بيد أنها يمكن أن تشمل توفير الحطب أو الأنواع الأخرى من الوقود لسكان المخيمات في شراكة مع سلطة إدارة المخيمات والمجتمع المدني.

6- الإطار الزمني:

ينبغي تنظيم اجتماعات يومية مع مختلف فئات المجتمع المحلي، والاضطلاع بأنشطة للتوعية في المخيم لمساعدة سكانه على فهم المخاطر بصورة أفضل. عقد اجتماع للتنسيق بين سكان المخيم من أجل تحديد مجموعات للجمع خارج المخيم. عقد اجتماع تنسيقي مع شرطة الدولة المضيفة وحراس أمن المخيم للقيام بدوريات في المنطقة لفترة محددة من الزمن.

7- التقييم:

ويمكن الاضطلاع بالتقييم من خلال رصد عدد جرائم الاغتصاب في المنطقة. وإذا استمر انخفاض الأرقام طوال فترة تنفيذ حملة التوعية، وبعد تطبيق تدابير بديلة، فإن ذلك سيعني أن التوعية تؤتي ثمارها.

دراسة الحالة الإفرادية 3

عناصر استراتيجية المنع:

1- تحليل المشكلة:

- لقد ارتكب بيير جرائم بسيطة، وينبغي استخدام تدبير للتحويل، شريطة وجود أسس قانونية للقيام بذلك. فالتاجر لا يريد الملاحقة القضائية وهكذا فإن مصالح الضحية تراعى أيضاً في إطار التحويل. والأمر كذلك يتعلق بضمان أن يتعلم بيير من هذا الخطأ، وألا يتكرر ارتكابه، وألا يُجبر بيير على الخضوع لإجراءات قانونية وقضائية معقدة وطويلة ومكلفة بسبب ارتكابه مخالفة بسيطة.
- وليست هذه هي المرة الأولى التي سرق فيها الأطفال من هذا التاجر، ولعلمهم قد سرقوا من الآخرين أيضاً. بيد أنهم على ما يبدو يسرقون الغذاء عندما يكونون جوعى. ويتعين معالجة جرائمهم على نحو يفهم منه الأطفال أن السرقة جريمة ويتوقفوا عنها.

2- الفئات المستهدفة:

الأطفال الذين يعيشون في القرى المجاورة.

3- الجهات الفاعلة المعنية:

الآباء والأمهات، ومجموعات الأطفال، والتجار، وشرطة الدولة المضيفة، والأخصائيون الاجتماعيون، والمجتمع المدني في المنطقة، ووكالات الأمم المتحدة، وما إلى ذلك.

4- أنشطة المنع:

- يجب أن يوافق بيير ووالداه على تدبير للتحويل (مرة أخرى، شريطة أن توجد أسس قانونية لتنفيذ هذا التدبير).
- وينبغي أن يلتقي زميلك مع بيير في وجود الأخصائي الاجتماعي ووالده أو الوصي عليه، وأن يتناقش معه لكي يفهم سبب سرقة الفاكهة وحالته الأسرية. ومن المهم أن يفهم بيير أن السرقة خطأ، وأن يتعلم من هذا الخطأ.

- وينبغي أن يُشرك زميلك أخصائياً اجتماعياً يتولى تحليل حالة الأسر في القرى المجاورة.
- ويمكن بعد ذلك أن يجتمع زميلك والأخصائي الاجتماعي مع الوالدين معاً ويناقشوا هذه المشكلة. وخلال الاجتماع، ينبغي الاتفاق على تدبير للتحويل (شريطة أن توجد أسس قانونية للقيام بذلك) بالنسبة للأطفال الذين يتمّ تحديدهم. ويمكن أن يكون هذا، على سبيل المثال، بأن يعتذر الأطفال للتاجر ويعدوا بألا يسرقوا مرة أخرى.
- وينبغي أن يتخذ الأخصائي الاجتماعي إجراءات مناسبة أخرى لضمان حصول الأطفال من القرى المحيطة على ما يكفي من الطعام ليأكلوه.

5- الموارد:

الأخصائيون الاجتماعيون من المنطقة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية من أجل القيام ببرنامج مستدام في مجال الزراعة أو موضوع آخر ذي صلة. شرطة الدولة المضيفة، وأوساط التجار.

6- الإطار الزمني:

يتم ترتيب اجتماعات مع التاجر وشرطة الدولة المضيفة والأخصائي الاجتماعي وبيير في أقرب وقت ممكن. ويُضطلع كذلك بأنشطة للتوعية مع الأطفال في المنطقة. وتجري بحوث من أجل تنفيذ برامج مستدامة في مجال الزراعة في هذه المنطقة. وقد يستغرق هذا مدّة أطول، ولكنه سيكون حلاً دائماً.

7- التقييم:

ويمكن إجراء التقييم من خلال رصد أعداد الأطفال الذين يسرقون في السوق. ويمكننا رصد ما إذا كانت تدابير التحويل المطبقة على حالة بيير ناجعة من خلال مراقبته.

الشريحتان ١١-١٢: ما هو التحويل؟

يعرّف التحويل بأنه:

العملية التي يتم بها توجيه الأطفال المخالفين للقانون إلى خارج الإجراءات القضائية الرسمية وإلى آليات الحلّ الأخرى التي تتيح معالجة كثير من الحالات بواسطة كيانات غير قضائية، على نحو يكفل تجنب هؤلاء الأطفال العواقب السلبية للإجراءات القضائية الرسمية، بما في ذلك وجود سجل جنائي⁽⁴⁾.

⁽⁴⁾ UNICEF, "Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention", 2010, http://www.unicef.org/tdad/index_56040.html

وعلى الرغم من الاتجاه إلى اعتبار أن التحويل يكون بالنسبة للجرائم البسيطة فقط، فإن الإطار القانوني الدولي لا يحد من تطبيقه على أساس خطورة الجريمة. وثمة معيار أكثر دلالة لتطبيق التحويل هو مدى ملاءمته للتعامل مع الاحتياجات الفردية للطفل، ولا سيما تعزيز إعادة إدماجه، وما إذا كان يلي احتياجات المجتمع بوجه عام.

ويفضّل تطبيق التحويل في وقت مبكر قدر الإمكان من العملية، على سبيل المثال قبل إلقاء القبض على الطفل أو اتهامه بارتكاب جريمة. غير أنه يمكن الشروع في التحويل، وينبغي أن يكون متاحاً، في أي مرحلة من مراحل العملية القضائية، من لحظة القبض على الطفل إلى حين يتم الحكم عليه.

ووفقاً للمعايير الدولية، لا يمكن تطبيق التحويل إلا عندما تكون ظروف القضية واضحة وموافقة لطفل الحرة. وتبعاً لظروف القضية، سيكون كذلك من المستصوب أو الضروري أحياناً الحصول على تعاون والدي الطفل أو ولي أمره. بيد أنكم، بصفتكم ضباط شرطة تابعين للأمم المتحدة تدعمون نظام الشرطة في الدولة المضيفة ستلتزمون بالنظام القانوني والمبادئ المتعلقة بالتحويل المتاحة في بلد الدولة المضيفة.

ومن مزايا التحويل ما يلي:

- يتجنّب الأطفال أن يكون لهم سجل جنائي، يتبعهم طوال مرحلة البلوغ، وقد يصمّمهم بالإجرام.
- يمكن أن تساعد تدابير التحويل الأطفال على تحمّل المسؤولية عن الأخطاء التي ارتكبوها من خلال جعل التركيز على الإجراءات الإصلاحية بدلا من العقاب، ولا سيما عندما يطبق التحويل إلى جانب الوساطة بين الضحية والجاني، عند الاقتضاء.
- يتجنب الأطفال السجن. وقد بيّنت الدراسات أن إيداع الأطفال في مرافق الاحتجاز يعرضهم للعناصر الإجرامية ويزيد من مخاطر ارتكابهم جرائم أخرى بعد الإفراج عنهم وانضمامهم إلى المنظمات الإجرامية.
- تقلل تدابير التحويل من حجم القضايا التي تمر من خلال نظام العدالة الجنائية. فكثيراً ما تعاني نظم العدالة الجنائية من حالات التأخير بسبب ارتفاع عدد القضايا؛ ويصدق هذا على وجه الخصوص في سياقات النزاع وما بعد النزاع، حيث أن نظام العدالة كثيراً ما ينهار.
- يمكن لتدابير التحويل أن تعزز الهياكل المجتمعية يجعلها تتحمل المسؤولية عن تقديم الدعم لأطفالها.

الشريحة ١٣: أمثلة على تدابير التحويل

تشمل تدابير التحويل الأمور التالية:

- 1- التحذير الشفوي أو الكتابي: يشرح ضابط الشرطة للطفل أن ما فعله خطأ، ويحذر الطفل، في وجود والده أو ولي أمره، لئلا يكرّر الجريمة مرة أخرى.

- 2- الاعتذار: يقود ضابط الشرطة الطفل إلى الاعتذار للشخص الذي أساء إليه.
- 3- ردّ الحق: يُلزم الطفل أو والداه بدفع تكاليف الضرر الذي أحدثه الطفل.
- 4- العمل المجتمعي: يكلف الطفل بتقديم عدد معين من ساعات الخدمة للمجتمع.
- 5- أساليب أخرى: الوساطة بين الطفل والضحية؛ وبرامج الإرشاد على يد أخصائي اجتماعي لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي؛ وبرامج المراقبة لرصد الطفل ودعمه من خلال إعادة الاستيعاب وتغيير السلوكيات.

وبصفتكم من ضباط شرطة الأمم المتحدة يتعين أن تكونوا على علم بالقانون والتدابير القائمة داخل النظام الوطني بشأن الجهة التي يمكن أن تطبق تدابير التحويل وكيفية تطبيقها، وخاصة ما إذا كان يمكن لشرطة الدولة المضيفة أو المدعي العام أن يفعل ذلك.

وعليكم أن تؤكدوا على أهمية أن تدعم شرطة الأمم المتحدة الشرطة الوطنية في القيام بذلك، وتعزيزه، ووضعها في الاعتبار، لضمان أن يكون لدى الذين يمكنهم القيام بذلك ما يحتاجون إليه على أساس القانون المحلي.

الشريحة ١٤: المعايير الدولية للتحويل

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قواعد دنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث. ويُطلق على النص الناتج "قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث"، أو قواعد بيجين حسب اسم المدينة التي وُضعت فيها القواعد.

وتستند القواعد إلى المبادئ الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية الدولية. وتتناول المادة ١١ التحويل، كما يلي:

قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث، القاعدة 11 التحويل

١-١١ حيثما كان ذلك مناسباً، يُنظر في إمكانية معالجة قضايا المجرمين الأحداث دون اللجوء إلى محاكمة رسمية من قبل السلطة المختصة.

٢-١١ تحوّل الشرطة أو النيابة العامة، أو الهيئات الأخرى التي تعالج قضايا الأحداث، سلطة الفصل في هذه القضايا، حسب تقديرها، دون عقد جلسات محاكمة رسمية، وفقاً للمعايير الموضوعية لهذا الغرض في مختلف الأنظمة القانونية، وكذلك وفقاً للمبادئ الواردة في هذه القواعد.

١١-٣ أي تحويل ينطوي على الإحالة إلى هيئة مجتمعية أو مؤسسة أخرى مناسبة يتطلب قبول الحدث، أو قبول والديه أو الوصي عليه، شريطة أن يخضع قرار تحويل القضية لمراجعة سلطة مختصة، بناء على تقديم طلب.

١١-٤ بغية تيسير الفصل تقديرياً في قضايا الأحداث، تبذل جهود لتنظيم برامج مجتمعية، مثل الإشراف والإرشاد المؤقتين ورد حقوق الضحايا وتعويضهم.

المصدر: قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين)، الجمعية العامة للأمم المتحدة،
٢٩،A/RES/45/33 تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، <http://www.un.org/documents/ga/res/40/a40r033.htm>

📁 تُوَزَع المادة التعليمية "قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث" على الدارسين ويشجعون على قراءة النص الكامل في وقت فراغهم. وسنستخدم القواعد مرة أخرى لدى مناقشة احتجاج الأحداث الجانحين.

📁 تُوَزَع المادة التعليمية "التعليق العام رقم ١٠ (٢٠٠٧) حقوق الطفل في قضاء الأحداث" و "نهج الأمم المتحدة الموحد لإقامة العدل لصالح الأطفال (٢٠٠٨)" على الدارسين ويشجعون على قراءتهما في وقت فراغهم.

👉 ويمثل هذان الموردان مرجعين آخرين من شأنهما توفير معلومات إضافية من أجل تحسين فهم المعايير الدولية المتعلقة بالتحويل وبدائل احتجاج الأطفال. ويمكنكم أن توجهوا المشاركين وفقاً لذلك.

👉 وفيما يلي مورد إضافي يعينكم أنتم على فهم هذه الوحدة: مجموعة أدوات اليونيسيف بشأن التحويل وبدائل الاحتجاز (٢٠١٠) موارد للرجوع إليها عبر الإنترنت:
<https://www.unicef.org/tdad/>

الشريحة ١٥: التحديات التي تواجه التحويل في سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع

🗨️ يزداد تنفيذ تدابير التحويل صعوبة في حالات النزاع وما بعد النزاع. ويعزى ذلك إلى أن النزاعات تعطل الحياة الأسرية والمجتمعية، التي تشكل أول نظام لدعم الطفل. ففي أثناء النزاع وبعده مباشرة يمكن أن تؤثر التحديات التالية على تنفيذ تدابير التحويل:

- عدم وجود آليات للتحويل الرسمي في النظام القضائي:
ففي كثير من البلدان التي يُنشر فيها ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة، لا توجد آليات تحويل في النظام القضائي الرسمي وقد لا تكون شرطة الدولة المضيفة وسلطتها القضائية على دراية بمفهوم التحويل ومعايره الدولية.

• إضعاف الهياكل الأسرية والمجتمعية بفعل النزاع:


كثيراً ما تتأثر الأسرة المباشرة – أي الوالدان والأشقاء – والأسر الممتدة – أي أبناء العمومة والأعمام، والأجداد – بالنزاع المسلح، على سبيل المثال عندما يُقتل أفراد الأسرة، أو يُشردون أو يُفصلون عن بعضهم البعض. وكذلك تعطل السلطة الأبوية ولا يمكن للوالدين دائماً الإشراف على أطفالهما كما يفعلان في الأوقات العادية.

عادة ما تكون للمجتمعات المحلية، في أوقات السلم، هياكل للتعامل مع النزاعات وتقديم الدعم للأطفال المعرضين للخطر والجرمين الأحداث. أما في أوقات النزاع المسلح فتضعف هذه الهياكل وكثيراً ما تتعرض للتدمير، على سبيل المثال من خلال التوترات المجتمعية الناجمة عن العنف العرقي، والتشريد القسري، وقتل رموز السلطة المحلية كالمعلمين والزعماء والقادة الدينيين، وهكذا.


• الموارد المحدودة، بما في ذلك الموارد البشرية:


الجهات الفاعلة المسؤولة عادةً عن المتابعة بشأن تدابير التحويل، مثل المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين وأفراد الشرطة، وغيرهم، قد لا تكون موجودة بأعداد كافية في سياقات النزاع وما بعد النزاع. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أعمال القتل والتشريد القسري، وتدمير المدارس ومراكز الشرطة، أو إلى إصلاح مؤسسات الدولة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع التي تعطل مؤقتاً أعمال هذه الجهات الفاعلة.


الشريحة 16: هل لديكم أي أسئلة؟

 يُسأل الدارسون عما إذا كانت لديهم أسئلة بشأن محتوى هذه الوحدة. ومن المهم إتاحة الوقت الكافي للرد على جميع الأسئلة.

الشريحة 17: الرسائل الرئيسية


 تلخّص شرائح الرسائل الرئيسية النقاط الهامة المستخلصة التي ترتبط بأهداف الوحدة التي جرى وصفها في بداية الدورة. يُسأل الدارسون ماذا تكون الرسائل الرئيسية قبل عرض الشريحة التي تتضمن الإجابات الممكنة. وسيساعدكم ذلك على تجميع وإدماج المفاهيم الرئيسية التي تدرس طوال الوحدة وسيساعدكم في تقييم التعلم والتركيز على الثغرات أو المعلومات غير الدقيقة.

 توجه السؤال التالي في الفترة المخصصة لمجموع الدارسين. ويشجّع الدارسون على المناقشة. ومن ثم، تُستكمل المناقشة بعرض الإجابات المقترحة في الشرائح التالية.

 ما هي الرسائل الرئيسية لهذه الوحدة؟

الشريحتان 18 و19: الرسائل الرئيسية

الرسائل الرئيسية هي كما يلي:

- 1- يشمل المنع ثلاثة مستويات: الأولى (الأعراف والقيم والممارسات الاجتماعية لجميع الأطفال)، والثانوي (التوعية لفئات الأطفال المعرضين لخطر الوقوع في مخالفة القانون)، والثالث (منع الأطفال المخالفين للقانون من معاودة الإجرام).
 - 2- وتشمل استراتيجية المنع تحليل المشكلة، والفئات المستهدفة، والأنشطة، والموارد، والإطار الزمني، والجهات الفاعلة المعنية، والمخاطر، والتقييم.
 - 3- والتحويل من العمليات الرئيسية التي ينبغي تعزيزها في ظروف محددة لتجنب العواقب السلبية التي تترتب على اتخاذ الإجراءات القضائية الرسمية.
 - 4- وينبغي أن يتولى التحويل مهنيون/ممارسون في مجال حماية الطفل لديهم إلمام سليم بهذا المفهوم.
 - 5- وينبغي لشرطة الأمم المتحدة أن تلتزم الدعم من المتخصصين عند إسداء المشورة بشأن تدابير التحويل أو تنفيذها.
-  يوزع اختبار نهاية الوحدة على الدارسين ويُمنحون ١٠ دقائق للإجابة عن الأسئلة. ثم توزع الإجابات ليقوم كل منهم بتصحيح إجابته لنفسه. يُطلب إلى الدارسين أن يعملوا كل اثنين معاً وأن يصحح كل منهما إجابات الآخر.